http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2071) السنة الثامنة - الأربعاء (16) آذار 2011

■ صاحب مولدة اهلية حائرٌ امام متاهة المشتركين مع غياب الطاقة الوطنية.. عدسة: أدهم يوسف

جهات سياسية نافذة تعرقل فتحها في البرلمان

مصادر نيابية: مسؤولون كبار متورّطون بـ ١٨٩ ملفّ فساد ماليّ وإداري

□ بغداد / إيناس طارق

كشف مصدر نيابي وجود اكثر من ١٨٩ ملف فساد مالي واداري، تثبت تورط مسؤولين كبار في الدولة تتعلق بإبرام عقود وصفقات مشبوهة غالبيتها في وزارة الكهرباء والتجارة والداخلية والدفاع.

واشارت المصادر لـ"المدى" الى ان جهات وكتلاً سياسية تعرقل فتح هذه الملفات في لجنة النزاهة البرلمانية، في وقت كشف عن هدر ٦٥ مليون دولار من قبل وزارة التجارة لاستيرادها مواد منتهية الصلاحية سيتم حرقها.

ويقول النائب طلال الزوبعي عضو لجنة النزاهة في تصريح لـ(المدى) هناك معلومات وملفات تشير الى تورط مسؤولين كبار في الدولة في عقد صفقات مشبوهة وغير مطابقة للمواصفات الامر الذي يحاول البعض من الكتل السياسية محاولة عدم فتح هذه الملفات.

لكنه أكد ان اللجنة في البرلمان مصممة على كشف الاسماء والمتورطين في هذه الصفقة بغض النظر عمن يقف وراءها، مشيرا الى ان اللجنة الان تتبع الحيادية والنزاهة في التحقيق ولا يمكن حماية واعفاء سارق على حساب الشعب. واكد الزوبعي في حديثه ان هناك ملفات تعتبر ستراتيجية وجوهرية وذات مساس بحياة الناس ومنها استيراد اجهزة السونار التي كثر الحديث عنها، اضافة الى وجود ملفات تتعلق بوزارة الكهرباء والتي اهدرت ملايين الدولارات بعقود وهمية، علاوة على عقود وزارة التجارة التي يجب التحقيق بها وباثر رجعي لان الفساد في هذه الوزارة متوارث وآخره كشف استيراد مواد تالفة بقيمة ٦٠ مليون دولار غير صالحة للاستهلاك البشري وسوف يستمر التحقيق بعيدا عن الفئوية والحزبية والضغوطات السياسية.

أما النائب مشرق ناجي من التيار الصدري علق في تصريح لـ(المدى) فدعا هيئة النزاهة الى ان تطبق النزاهة في عملها، ويجب تعديل قانون الاصول الجزائية وإلغاء (المادة ١٣٦ ب) والتي تنص على احقية الوزير بالموافقة والسماح لموظف مطلوب بالتحقيق معه من قبل القضاء، وفي حالة رفض الوزير استدعاء مدير او وكيل فإن القضاء لا يمكن ان يطبق هناك لان أمر السماح للاستجواب يعتبر من صلاحية الوزير.

واضاف ناجي ان الفساد مستشر في الدوائر الحكومية بشكل مخيف ما جعل البعض يستخدمه ذريعة لتبرئة اعماله وآخرها الكشف عن صفقات لوزارة التجارة يشترك بها مدراء عامون ومسؤولون كبار تسببوا بخسارة البلد ٦٥ مليون دولار بعد استيراد بضاعة مغشوشة.

وكشف ايضا ان لجنة النزاهة ستبحث صفقات الاسلحة المستوردة والعقود الوهمية المبرمة من وزارة الكهرباء والكثير من الملفات، مشيرا الى ان اللجنة البرلمانية لن تتراجع عن كشفها هذه الملفات حتى لو طلبت جهات سياسية عدم فتحها.

وعلق النائب محمد البياتي بالقول: ان الحكومة تتبع سياسة "اسكت عليه اسكت عليك"، وهذا يعرقل كشف ملفات الفساد المالي والاداري، داعيا الى استقلال هيئة النزاهة وان لا تكون تابعة لجهة معينة لتطبق النزاهة في عملها.

وقال البياتي ان الشائع الآن بين اصحاب المصالح هو (اذا لم تسكت عما فعلت سوف اكشف ما فعلت أنت)، وهذا ما يحدث إذ ان الوزير يتستر على المدير والمدير على الموظف والمال العام يسرق ولوكان بيد المفسدين لعملوا على إصدار قانون يشرعون فيه الفساد المالي وسرقة المال العام.

وأعلنت هيئة النزاهة إحالة ٣٥٦ متهما بالفساد إلى القضاء خلال شهرين، كما أصدرت أكثر من ٤٠٠ مذكرة للقبض على آخرين بينهم ١٨ مديراً عاماً و٤ بدرجة وزير. ونقلت مصادر صحفية أن الهيئة أحالت خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام الحالي ٣٥٦ متهماً إلى محكمة الجنايات بتهم فساد بلغت قيمتها ٤٦ مليار دينار حوالي ٤٠ مليون دولار".

بالعربي الصريح

فاصل النزاهة الاعلاني

■ علي عبد السادة

أصبح الحديث على (السكين)؛ الجميع في لجان البرلمان يرفع صوته كاشفا الفساد. وحتى يوم امس ازداد عديد المكافحين والمعالجين لداء قض مضجع الدولة وحلم نهوضها.

الشهية البرلمانيَّة على النزاهة مفتوحة على الآخر، درجة أنها تكاد تلتهم ملفات قديمة دفنت في ارض المساومات السياسية وتم تداويها بمسكنات الحصص ومهدئ الترضية: هذه لك وهذه لي.

شهية النزاهة استدعت من جديد، أو تذكرت، صفقة السلاح، وعقود التجارة، ومشاريع الكهرباء، وملف التعيينات، وملاحقة وزراء فارين مختبئين. تريد فرش حمولة الفساد الطاعن في عمليتنا السياسية على طاولة البرلمان اليوم وليس غدا.

وكأن خلية نحل استفزتها ريح غاضبة، فثار من فيها ليلسع من حوله، ليبدو أن المناخ القادم من ساحة التحرير أيقظ نائمي النزاهة، وأشعرهم بان الوقت مناسب جدا ليسجلوا حضورهم في ظل "سبات" الحكومة وبرودها في الرد على الاحتجاجات الشعبية.

لكن التركة ثقيلة، وخيوط الصفقات المشبوهة تصل جيوبا نافذة، وحسابات يقفلها اصحاب قوة بختم "الشرعية" السياسية. تركة تمتد إلى ما قبل ٢٠٠٣، واتصلت، كثقافة وقيم تعامل، إلى ما بعد تجربة بريمر، وصولا إلى كواليس مكاتب وزراء ووكلاء، لا يتأخرون عن تمشية أمور الدولة صوب أكياس "خرجيتهم".

في مقال أمس توقعت أن تصل ساحة التحرير إلى البرلمان، وستعصف الرياح بخارطة الكتل السياسية، وستبعثر قوتها أزر تحالفات واتفاقات، وستنتهي إلى مزيد من الانشقاقات والاستقالات، وربما نأتي على نهاية عمر هذه الدورة التشريعية بأغلبية غير هذه الراهنة. يمكننا مناقشة هذه الترجيحات لما تحملها من مؤشرات واقعية.

لكن أن تطول الألسنة البرلمانية، بعد طول انتظار، مصرحة بحزمة فضائح تصل ١٨٩ ملفا فساد يتورط فيها وزراء ووكلاء ومدراء عامون، فأنهم بحاجة إلى شيء من الواقعية ليثبتوا نجاعة طريقتهم في كشفها او إعلان أسماء المتورطين فيها.

أقترح، جادا، أن يكف هؤلاء عن بث الفواصل الإعلانية التي تخترق مشهد الاحتجاج الشعبي لتذهب منه الشعار الأصلي، وتحول مساره، أو تمتص حماسه ورغبته في تثبيت الإصلاح. هذه الطريقة الدعائية باتت قديمة، ومن يسمعها، خصوصا أولئك المسحوقين القابعين في هامش العراق الجديد، يقول على الفور: "صارت قديمة".

اقترح، جادا، أن يكشف اليقظ المتأخر، أو النائم المتظاهر باليقظة، صراحة عن أسماء الفاسدين في كتلته، ومن هم قريبون منه ومن زعيم كيانه السياسي. حتى يطمئن قلب الشارع من إن إعلانات النزاهة لن تذهب على طريق الابتزاز السياسي ولن تستثمر للضرب تحت الحزام.

أقترح، جادا، أن يعلن الفاسدون عن أنفسهم، وعن مساعديهم والمتسترين عليهم، وعن مسالك الأموال المنهوبة، وعن بدع وحيل استخدمت لتغطية صفقاتهم المشبوهة.

أقترح، جادا، ألا يتأخر البرلمان، الحامل الجديد لراية الإصلاح، في إلغاء المادة التي تقوض الوزير وتمنعه من تسليم موظف فاسد لديه إلى القضاء. ذلك سيكشف كم وزيرا تحجج بهذه المادة وانتفع من تستره.

أقترح، جادا، أن تستيقظ الحكومة، الآن، وتعتبر من لحظة عراقية ناقمة على الفساد، وليس من المتوقع أن تنتهي قريبا. اقترح، جادا، أن يكسب نوري المالكي جولة ساحة التحرير بالوقوف مع من فيها، ويضرب المساومات بقائمة طويلة جريئة تضم اكبر الفاسدين حتى لو كان اغلبها من المقربين إليه، أو من صقور حزبه. أقترح أن يبعث الرجل رسالة جديدة تعالج فجوة عميقة خلفتها الثقة المهدورة هذه الأيام.

اقترح، جادا، أن يسكت المتنفذون ويكفوا عن الكلام. حتى يقرروا أي الأماكن يريدون: الشارع وناخبيهم، أو كواليس الفساد وعناوين "معولمة" لمصارفهم الدولية.

اقول "جاداً" لأن اصحاب الكروش سيظنونني أمزح.

تسارع وتيرة إعلانات ملاحقة الفساد

لجنة النزاهة تفيق لطلب ودّ الشارع

□ بغداد / عماد جاسم

بعد تعدد التظاهرات والاحتجاجات التي تؤكد كشف ملفات الفساد ومحاسبة سراق المال العام وتحويلهم للقضاء، تحاول لجنة النزاهة في البرلمان على ما يبدو إرضاء الشارع العراقي الغاضب والمطالب بمتابعة المفسدين وسن التشريعات المتوقفة المتعلقة بموضوع النزاهة.

وسارع أعضاؤها إلى تحديد اجتماعات شبه يومية لدراسة مطالب الناس المحتجين وبحث كيفية التعامل معها والرجوع إلى تجاوزات المحافظين والوزراء والمدراء العامين والتحرك نحو استجواب كل مسؤول كشفت في دائرته أو مؤسسته عمليات تزوير أو رشوة ولم يحقق بها.

ويشير جعفر الموسوي عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب إن اللجنة جادة في وضع برامج مراقبة فعلية لأجهزة الدولة وتحديد الخروقات المالية والإدارية بعد أن كان هناك اثر لغضب الشارع عبر خروجه في تظاهرات تندد بتراخي الدولة والحكومة في التعامل مع ملفات الفساد المستشري في عموم مؤسسات الدولة.

وقال ان الاحتجاجات تجعل النواب أمام مسؤولية مضاعفة للتعامل بحزم بعيدا عن أي محسوبيات أو انتماءات سياسية أو طائفية، معترفا بوجود تقصير في عمل البرلمان السابق من ناحية استجواب الوزراء وتحديد الأخطاء في هدر المال العام.

وأشار الى ان لجنة النزاهة قدمت حزمة قوانين تتعلق بمكافحة الفساد من اجل القراءة الأولية لعدها للإقرار العاجل من أهمها قانون هيئة النزاهة وقانون المفتشين العموميين وقانون ديوان الرقابة المالية وقانون الأحكام الجزائية، وكل تلك القوانين ستقر بأسرع وقت لأنها تخدم العملية الرقابة، بعد كانت معطلة بسبب خلافات سياسية ولتراخي البرلمان السابق في مناقشتها، مضيفا: إن اللجنة حتمت على كل مسؤولي الدولة والحكومة من وزراء ووكلاء ومدراء ونواب أيضا الإسراع بتقديم شهاداتهم الدراسية للتأكد من صحتها.

إلا إن رشيد غويلب القيادي في الحزب الشيوعي العراقي يشكك في خطط وبرامج البرلمان ولجنة النزهة فيه الداعية إلى إصلاح النظام المالي والاداري وعرض المفسدين أمام الناس والنظر بلفات الفساد، معتبرا إن المحاصصة هي الفساد الأكبر الذي يمنع أي نوع من المراقبة الجادة.

واضاف: إن المواطنين لم يلمسوا أي تحرك فاعل وحقيقي في إطار مكافحة الفساد من قبل الجهات التشريعية والحكومية، إذ مازالت الخطوات خجولة ولا تخرج من كونها كسب ود الشارع وتكرار الوعود بمحاسبة المفسدين الذين تحميهم أحزابهم الكبيرة، ومن المؤسف أنهم أبعد ما يكون من المراقبة.

وتوقع غويلب إن يزداد غضب الناس إذ ما تأخر السياسيون والبرلمانيون في إحداث قفزات ونقلات مهمة في طرق مكافحة الفساد والقصاص من سارقي قوت الفقراء لان صبر العراقيين قد نفد على حد تعبيره ولن يخدع بالوعود والتسويف.

وقال انه من الأجدر على البرلمانيين أن ينصتوا لصراخ ومطالب الناس ويعجلوا بسن التشريعات المعطلة وعزل القيادات الفاسدة والفاشلة مهما كانت درجة قرابتها من الأحزاب.

في سياق آخر، قالت عضو لجنة الخدمات والاعمار في البرلمان النائبة فيان خضر إن هناك ملفات وصلت الى لجنة الخدمات تفيد بان عددا كبيرا من المبالغ المخصصة لبعض بلديات محافظات العراق "مجهولة"، مشيرة الى ان هناك ٢٢ مليار دينار "غير معروفة" في احدى بلديات هذه المحافظات.

وأوضحت خضر امس الاثنين ان هناك ملفات وصلت الى لجنة الخدمات تفيد بان عددا كبيرا من المبالغ المخصصة لبعض بلديات محافظات العراق مجهولة، مضيفة: ان هناك ٢٢ مليار دينار غير معروفة في احدى بلديات هذه المحافظات.

واشارت الى ان لجنة الخدمات والإعمار وبالتعاون مع هيئة النزاهة ستفتح ملفا تحقيقيا بخصوص اختفاء هذه الاموال.

وقالت خضر إن لجنة الخدمات تطالب بان تكون هناك لجنة تنسيقية بينها وبين رئاسة البرلمان بخصوص ملف الخدمات وتحديد آليات هذا الامر للتعجيل بتقديم الخدمات للمواطن، داعية رئاسة البرلمان الى وضع سقف زمني بمدة لا تتجاوز ١٥ يوماً لتفعيل هذه اللجنة.

وأضافت "نطالب ايضا بتقارير شهرية من رئاسة مجلس النواب لتقييم الوزارات وان ترسل الوزارات الخدمية خططها لنا"، مبينة ان "هناك عددا من الشكاوى التي وصلت الى لجنة النزاهة من المحافظات ستعرضها اللجنة على رئاسة البرلمان".

المالية والنقل والتربية تبثّ الفايروسات

مواقع حكومية تخترق أجهزة المتصفّحين

□ متابعة / المدى

كشفت وكالة انباء محلية ان مواقع الكترونية تابعة لوزارات وجهات تنفيذية بإمكانها اختراق أجهزة الحاسوب الخاصة بالمتصفحين.

وبحسب تقرير نشرته الوكالة الإخبارية للانباء، امس الثلاثاء فإن العاملين في قسمها الفني كشفوا ان تلك المواقع اخترقت اجهزتهم اثناء معاينة مواقع حكومية.

من جانبها حذرت مواقع عالمية من قيام بعض الوزارات العراقية باختراق اجهزة المتصفحين، مؤكدة إمكانيتها من الاطلاع على البريد الاكتروني الشخصي.

وقال الموقع العالمي المختص بفحص الملفات الضارة ان هناك بعض المواقع الحكومية يمكنها اختراق أجهزة متصفحيها والاطلاع على العناوين البريدية.

وأكد الخبير الامني في شبكة المعلومات الدولية مأمون رسول ان موقع (Anubis) قدم ثلاثة تحذيرات لمتصفحي مواقع وزارات المالية، النقل، والتربية.

والاول يؤكد ان في حال تصفح احد هذه المواقع سيتم زرع ملفات غير مؤقتة داخل الجهاز او الحاسبة.

أما الثاني فيشير الى إمكانية تعديل عدادات الامان لجهاز المتصفح، بينما ينبه التحذير الثالث الى امكانية اضافة وتعديل ملفات (الرجستري) التابع لنظام المتصفح.

وأضاف رسول ان هذه التحذيرات تعد اشارة الى قدرة اختراق الحاسبة الشخصية لأي متصفح يطلع على موقع الوزارات الثلاث ويمكن الاطلاع على البريد الشخصي.

وتنص العقود الموقعة بين الوزارات والشركة المضيفة للمواقع او موفر الخدمة الرئيسي اي الشركة المالكة الاصلية لمواقع الخدمة على عدم استخدام اي (سيرفر) يقوم بتوزيع او نشر او إرسال الفايروسات للاختراق.

وحسب نص العقد فإنه من حق الشركة في حال الإخلال في الاتفاق بايقاف الخدمة ومسح الملفات من مواقع الوزارات.

وأوضح الخبير الامني ان موقع (Anubis) اجرى مقارنة بين ٢٨ موقعاً على الانترنيت لمدة ٩٠ يوماً، ولم تشهد تلك المواقع اي تحميل او تثبيت برامج ضارة من دون علم المستخدم، سوى موقع وزارة التربية الذي وجد انه يحمل ٣٣ بصمة لبرمجيات او(سكربتات) تحتوي على برامج ضارة يمكن استخدامها كثغرات تؤدي الى اختراق حاسبات المتصفحين.

وعند زيارة موقع (غوغل) للبحث عن وزارة التربية يظهر تحذير كتب فيه (دخول او زيارة هذا الموقع سيلحق ضرراً بحاسبتك).

وعند مطالبة المشرف على موقع (غوغل) بتوضيح هذا التحذير،قال:عندما يُصاب موقع، يرجع السبب بوجه عام إلى وجود بعض الثغرات الأمنية التي سمحت لأحد المخترقين بالتحكم في الموقع. قد يغيّر المخترقون محتوى الموقع (على سبيل المثال، إضافة رسائل غير مرغوب فيها)، أو يضيفون صفحات إضافية إلى الموقع، وعادة ما يكون ذلك بغرض التصيد الاحتيالي (لخداع المستخدمين للإفشاء عن معلوماتهم الشخصية ومعلومات بطاقة الائتمان).

وتوسعت عملية استخدام شبكة الانترنت في العراق الى حد كبير بعد عام ٢٠٠٣ ولكن خدمة الانترنت برغم هذا الانتشار ليست في متناول الجميع.

والسبب كما يورده عدنان يوسف الذي يمتلك مركزاً للانترنت في بغداد يعود الى الخدمة "السيئة" للشبكة التي تحتكرها شركات محلية خاصة توفر خدمات لاسلكية لزبائنها وبأسعار مرتفعة مقارنة بالأجور التي تتقاضاها شركات الانترنت في باقي الدول المجاورة للعراق.

وتقوم تلك الشركات بشراء خدمة الانترنت من مصادر عالمية وبأسعار تقل كثيرا عن تلك التي تتقاضاها من مشتركيها المحليين.

وتأخذ معظم تلك الشركات شكل مقاهي انترنت منتشرة في أنحاء البلاد المختلفة، وهي لا تخضع لأي نوع من أنواع الرقابة الحكومية بل وحتى لا يتطلب الأمر منها الحصول على رُخص عمل من وزارة الاتصالات العراقية لتبدأ بممارسة أعمالها وتقديم خدماتها بالأسعار التي تحددها هي.

ويقابل هذا الأمر زيادة في حدة التذمر الذي يبديه المستفيدون من خدمات الشبكة، ويقول أبو محمد الذي التقيناه في أحد مقاهي الإنترنت إن خدمات الشبكة الالكترونية ضعيفة جدا ويصعب علينا الاستفادة بشكل صحيح من هذه الخدمة.

ويضاف إلى ذلك معاناة المستفيدين مما يصفونه بمزاجية أصحاب الشركات في إطلاق خدمة الإنترنت في الوقت الذي يشاؤون والذي يصادف في كثير من الأحيان في أوقات متاخرة.

وظهرت مؤخرا خدمات الانترنت التي توفرها شركات اتصالات دولية في العراق تعتمد شبكة اتصالات لاسلكية على نطاق واسع تعتمد بطاقات إعادة الشحن للمشتركين في خدماتها إلّا انها ذات تكلفة باهظة بالنسبة للمستخدمين الذين يجب عليهم اعتماد بطاقات إعادة الشحن، كما يصف لنا المهندس عمر الجبوري.

ويرى هذا المهندس في خدمة الانترنت التي توفرها شركات الهاتف المحمول كذلك انها اقل تكلفة وذات جودة لا تقل عن الخدمة التي تقدمها شركات الاتصالات.

وتتفاوت مستويات انتشار خدمة الانترنت في مناطق العراق المختلفة بالمقارنة مع انتشار الهاتف المحمول الذي يلقى رواجاً منقطع النظير في جميع انحاء البلاد.

وتحل بغداد بالمرتبة الثانية من حيث انتشار استخدام الانترنيت، وتأتي بالمرتبة الثالثة محافظات وسط وجنوب العراق وتأتي محافظة البصرة في مقدمة تلك المحافظات.